أكد أن القيادة العراقية تفضّل الحلول السياسية

طالباني: عملية الموصل العسكرية حاسمة لتحرير المنطقة من الإرهاب

الرئيس طالباني

بغداد / المدى

تحدث رئيس الجمهورية جلال طالباني في حوار اجرته معه فضائية (العربية) عبر برنامج (من العراق) عن عملية بسط القانون في محافظة نينوى، وقال ان :"العملية العسكرية الجارية في الموصل هي عملية حاسمة كما وصفتها الحكومة وبتقديري ايضا، لكن الحسم لا يعني ان لا يبقى أحد من القاعدة في العراق، الحسم الحقيقي بالدرجة الاساسية تحرير منطقة الموصل من سيطرة العصابات الخارجة على القانون وبالتالي اعادة الامن والاستقرار الى المنطقة كما حدث في محافظة البصرة مثلا، بحيث يعيش الناس آمنين على حياتهم وبسلام ويستطيعون مزاولة اعمالهم بحرية، وان تعود اعمال الحكومة وخاصة الخدمات الاساسية الى المنطقة بشكل جيد، واضاف ان وضعنا الاقتصادي جيد والحكومة مصممة على صرف مليارات الدولارات على الخدمات عندما يستقر الامن والنظام في اي منطقة من مناطق العراق".

وعن الحل الامثل لاحتواء السيناريوهات المختلفة التي يتم تداولها في الموصل، قال الرئيس طالباني :"منطقة الموصل تمثل مكونات العراق الحقيقي، حيث يعيش في الموصل العرب والكرد، السنة والشيعة، الايزديون والشبك، والمسيحيون والمسلمون، وهذه المنطقة يمكن ان تستقر والناس فيها سينعمون بالحرية اذا توفرت الديمقراطية واذا توفر الامن والاستقرار، واصفاً ما يقال عن نفوذ البيشمركة بالادعاءات المغرضة لفئة شوفينية حاقدة على الشعب الكردي، وثبت بطلان ادعاءاتها من خلال لجان تحقيقية مشتركة وكذلك بوجود قوى سياسية عاملة معاً في هذه المحافظة، مثلا، في الموصل توجد لجنة مشتركة من الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاسلامي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني والعوائل المتنفذة في الموصل والشخصيات والحركة الاشتراكية العربية وبعض القوى الاخرى كلها ممثلة في مجلس المحافظة، وأكدوا لي في بغداد بطلان هذه المزاعم وهذه الادعاءات".

وشدد الرئيس طالباني على الأخذ بالحل السياسي قائلا :"القيادة العراقية تفضل الحل السياسي مع العراقيين، ومثال ذلك ما تبنته الحكومة حلاً سياسياً مع الاخوة في التيار الصدري الذي يحظى بالقبول، وهو مقبول من جميع الجهات، والذين هم في البرلمان وكان لهم وزراء في الحكومة، اما مع العصابات الخارجة على القانون سواء كانت كردية، وعربية، وشيعية، وسنية، فليست هنالك سوى اللغة التي يفهمونها وهي لغة استعمال القوة لمنع تجاوزاتهم واعتداءاتهم على المواطنين، اما فيما يتعلق بالقاعدة، فهي منظمة ارهابية معادية لكل الشعب العراقي".وعن العلاقات العراقية – التركية، قال الرئيس طالباني :"علاقاتنا تطورت تطوراً جيداً بعد زيارتي الى تركيا، وقد توصلنا الى نتيجة مهمة وهي اقامة علاقات استراتيجية بين العراق وتركيا وتشكيل هيئة عليا سياسية برئاسة رئيسي وزراء الدولتين وتتفرع منها لجان اقتصادية وامنية وتجارية وثقافية...الخ، اتفقنا على كثير من الامور الاخرى النفطية والكهربائية، وكذلك تم الاتفاق على مواصلة الحوار، لأول مرة الحكومة، التركية فاتحت حكومة اقليم كردستان ايضا للحوار معها، وهذه خطوة مهمة في طريق حل هذه المسائل، وبالتالي فنحن الآن علاقاتنا جيدة جدا مع حكومة السيد غول والسيد اردوغان".

وفيما يتعلق بمسألة حزب العمال الكردستاني، قال الرئيس طالباني انه في فترات وافق على ايقاف القتال وفيما اعلن استعداده حتى لوضع السلاح، اذا لبيت مطالب معينة لهذا الحزب، واضاف :"نحن قلنا للاخوة في تركيا ان حل هذه المشكلة يتطلب حلولاً سياسية، واقتصادية، وفكرية، وعسكرية، وامنية، وتعاونا بين العراق وامريكا وتركيا وكذلك التعاون بين حكومة اقليم كردستان وحكومة انقرة، فكان الجواب انهم موافقون على هذا الرأي وسنبذل الجهد اللازم لنحل هذه المشكلة بصورة مشتركة معنا".

ورداً على سؤال بشأن صحة رئيس الجمهورية، ومن سيخلفه في قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، اذا آثر التقاعد، قال الرئيس طالباني :"اولا، صحتي جيدة والحمد لله، عندي بعض المشاكل في الركبة والمشي، واليوم اجريت لي بعض الفحوصات في القلب والاوردة والرجل، وكانت النتائج جيدة جدا، اما بالنسبة لمن يخلف طالباني، فالسكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني ينتخب في المؤتمر، ولا ينتخب من قبل اللجنة المركزية والآن لطالباني نائبان الاول هو الاستاذ كوسرت رسول والثاني هو الدكتور برهم صالح، فاذا كان المؤتمر يريد ان ينتخب احدهما او غيرهما فهو حر، فاختيار الامين العام هو من صلاحية المؤتمر العام للاتحاد الوطني الكردستاني".

همام حمودي: الاتفاقية طويلة الأمد لن تتضمن " قواعد ثابتة " في العراق

بغداد/ اصوات العراق

قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، ان العراق شكل وفوداً لزيارة الدول التي عقدت اتفاقيات سابقة مع الولايات المتحدة، للاطلاع على هذه الاتفاقيات والاستفادة منها. مبيناً ان الاتفاقية العراقية الامريكية المزمع توقيعها نهاية تموز القادم، لا تتضمن بناء قواعد امريكية ثابتة في العراق.

وذكر رئيس اللجنة همام حمودي في لقاء مع احدى الصحف الامريكية إن "هناك رغبة متبادلة للتعاون بين العراق والولايات المتحدة، تستند إلى أسس واضحة ومتينة وذات نفع متبادل وتساهم في تعزيز النظام الديمقراطي."

وكشف حمودي للصحيفة، بحسب البيان الصادر عن مكتبه أن العراق "شكل وفودا لزيارة الدول التي لها اتفاقيات مع الولايات المتحدة للاطلاع عليها، وبالتالي الاستفادة منها. "مشدداً" على الخصوصية التي تميز علاقة العراق مع ألمانيا واليابان وسنغافورة التي لها اتفاقيات من هذا النوع إضافة إلى مراعاة حساسية المنطقة".

واضاف رئيس لجنة العلاقات الخارجية متحدثاً عن الاتفاقية طويلة الامد التي من المؤمل عقدها بين العراق والولايات المتحدة في تموز من هذا العام، "ستعطي صورة للعلاقة بين العراق وأميركا دولتين كاملتي السيادة، ضمن مصالح متبادلة " مشيرا الى ان هناك تطلعات للوفد العراقي المفاوض، تستند إلى اعلان النيات الذي وقع بين رئيس الوزراء نوري المالكي والرئيس الامريكي جورج بوش، تتعلق بعدة قضايا، أهمها "الخروج من تبعات البند السابع وحماية الأموال العراقية والوضع الأمني ودعم النظام الديمقراطي في العراق."

وتجري مفاوضات بين العراق والولايات المتحدة لعقد اتفاقية مشتركة تنظم العلاقة بين البلدين، لتحويل "إعلان المبادئ" الذي جرى توقيعه بين الطرفين العراقي والامريكي في كانون الأول الماضي، الى اتفاقية يمكن التوقيع عليها في (٣١) تموز المقبل، لتدخل حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني من العام القادم.

ومازال العراق خاضعاً حتى الآن للفصل السابع في قرارات الامم المتحدة، منذ الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وينص على تفويض مجلس الامن التابع للامم المتحدة اتخاذ "اجراءات قسرية" ضد اي من الدول التي يعتقد انها تشكل تهديداً للسلام، وتتراوح هذه الاجراءات بين العقوبات الاقتصادية واللجوء الى القوة.

واضاف حمودي : أن المفاوضات يجريها فريقان من الخبراء "الأول فني يبحث في الأمور المتعلقة بوجود القوات الأجنبية، وآخر يعمل على الاطار العام للاتفاقية." مشيرا الى ان هناك عملاً جاداً في هذين المجالين، ولكن هناك بعض النقاط تحتاج إلى تفاهم سياسي.

وشدد حمودي على أهمية أن يكون هناك "إجماع وطني وتصويت من قبل البرلمان حول الاتفاقية، وان تكون شفافة وواضحة، حتى تبنى العلاقة على أسس متينة بين العراق وأميركا، وهذا أضمن لدوام العلاقة". الى ذلك أكد حمودي ضرورة ان "لا تثير الاتفاقية مشاكل داخل وخارج البلد، لأن العراق بحاجة إلى جو سليم لنمو التجربة الجديدة واستمرار هذا النظام " مضيفاً "لذا هناك حرص على ألاّ تشتمل الاتفاقية على بناء قواعد ثابتة أو جعل العراق منطلقاً للهجوم على الآخرين، إضافة إلى إمكانية الخروج منها من دون تعقيدات."وكانت انباء صحفية قد قالت ان الاتفاقية تتضمن السماح للقوات الأميركية بالقيام بعمليات عسكرية أحادية الجانب، واعتقال عراقيين، ومنح حصانة من الملاحقة القانونية في العراق للمتعاقدين المدنيين مع الولايات المتحدة، كما تتضمن اطاراً ستراتيجياً طويل الأمد للوجود الامريكي في العراق.

وفي السياق ذاته قال النائب سامي العسكري ان الحكومة تصر خلال المفاوضات على رفض اقامة قواعد امريكية على الاراضي العراقية، اضافة الى تحديد أعداد القوات الامريكية حسب الحاجة الفعلية لتثبيت الامن في البلاد. مبيناً أن الوفد العراقي في المفاوضات يعمل على وضع شرط لإلغاء الاتفاقية من قبل الحكومة في اي وقت، وسيصر على عدم وضع حصانة للشركات المتعاقدة، وان يتم وفق بنود الاتفاقية تحديد زمن معين للوجود الامريكي داخل الاراضي العراقية.

قوات امريكية

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية

لاول مرة.. ماكين وأوباما يتفقان على استراتيجية سحب القوات من العراق

ماكين

اوباما

واشنطن/ ا ف ب

وافق المرشح الجمهوري جون ماكين ما جاء به الديموقراطي باراك اوباما واللذان كانا يتبنيان مواقف متعارضة تماما بشأن سحب القوات الامريكية من العراق، وجاء تقارب وجهات النظر في هذا الشأن مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في تشرين الثاني المقبل.

فللمرة الاولى تحدث ماكين المعارض بشدة لوضع اي برنامج زمني لانسحاب من العراق يطالب به الديموقراطيون، عن موعد لإعادة الجزء الاكبر من الجنود الاميركيين من العراق، حدده في ٢٠١٣ .

وقال السناتور الجمهوري لولاية اريزونا جون ماكين خلال تجمع انتخابي عقده مؤخراً "بحلول كانون الثاني ٢٠١٣، ستكون الولايات المتحدة قد اعادت معظم جنودها الذين صحوا لتكون اميركا اكثر امانا وتحمي حريتها".

واضاف "سنكون عندئذ قد تجنبنا الحرب الاهلية وتنظيم القاعدة في العراق هزم".

فيما أدرج مراقبون هذا الخطاب محاولة لجذب الناخبين الديموقراطيين والمستقلين مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني من قبل ماكين باعتباره المرشح الوحيد الذي يؤيد مواصلة الحرب في العراق التي تثير استياء متزايدا لدى الرأي العام الاميركي.

فيما أنتقد الديموقراطيون ماكين لتصريحاته الداعمة لبقاء الجنود الاميركيين في العراق "مئة عام" كما حدث في كوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية.

ويذكر ان التعديلات في الخطاب بشأن العراق، لم تسجل في صفوف الجمهوريين وحدهم. ففي الجانب الديموقراطي، دفعت المخاطر التي يمكن ان تواجهها الولايات المتحدة في حال انسحاب متسرع من العراق والتي يشدد عليها معظم العسكريين والخبراء، اوباما ايضا الى تعديل مواقفه.

وكان سناتور ولاية ايلينوي أوباما المعادي بشدة للحرب في العراق، قد وعد بسحب الجنود الاميركيين من هذا البلد خلال ١٦ شهراً بعد توليه مهامه في كانون الثاني ٢٠٠٩، في حال انتخابه رئيساً للولايات المتحدة.

وخلال مناظرة الشهر الماضي مع منافسته هيلاري كلينتون، قال اوباما انه يحتفظ لنفسه بحق تصحيح مواقفه تبعاً للوضع على الارض.

وقال "ساصغي دائما لقادتنا بشأن التكتيك الذي يجب اتباعه، وسننسحب من العراق بشكل منظم. اذا جاؤوا وطلبوا تغيير التكتيك فسآخذ توصياتهم في الاعتبار حتماً.

وخففت سامانثا باورز المستشارة السابقة لباراك اوباما من الاصرار الذي يعبر عنه على سحب القوات القتالية من العراق خلال ١٦ شهراً. واكدت انه "السيناريو الاكثر تفاؤلا" ويمكن مراجعته.

واضافت "لا يمكن قطع وعد في آذار ٢٠٠٨ بشأن الظروف التي يمكن ان تطرأ في كانون الثاني ٢٠٠٩".الا ان الجمهوريين والديموقراطيين ينفون تقارب مواقفهم.

وقال ستيف شميث مستشار جون ماكين "ليس هناك اي تشابه في المواقف بين المرشحين".

وصرح مارك سالتر احد المقربين من ماكين ان "السناتور لا يقول ان الجنود سيعودون خلال اربع سنوات سواء انتصرنا او هزمنا".ورداً على تلك التصريحات تدخل اوباما شخصياً لينتقد تبدل مواقف ماكين ويبرز الخلافات في هذا الشأن.

وقال ان "ماكين أعلن فجأة ان جنودنا يجب ان يعودوا في موعد اقصاه تشرين الثاني ٢٠١٣ لكنه لم يوضح كيف".

واضاف "هناك خيار يجب ان يكون واضحاً هو خوض الحرب الى ما لا نهاية او إنهاء هذه الحرب واعادة قواتنا الى بلدها".

وختم اوباما "لسنا بحاجة الى تكهنات جون ماكين بموعد انتهاء الحرب بل نحتاج الى خطة لإنهاء هذه الحرب".

تحذير بريطاني لإيران من عواقب استمرار تدخلها بشؤون العراق

لندن/ الوكالات

قال المتحدث باسم الحكومة البريطانية جون ويلكس إن تدخل إيران في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية يؤدي إلى تدمير المصالح الإيرانية

وشدد على أن دعم الميليشيات والعصابات والخارجين على القانون أمر مرفوض من قبل الحكومتين العراقية والبريطانية ، وأكد ويلكس في مؤتمر صحافي عقده ببغداد السبت أن الموقف البريطاني يرفض التدخلات ويؤيد بشكل كامل الحكومة العراقية.

قوات بريطانية

وأعلن ويلكس تأسيس مفوضية لوضع البرامج الاقتصادية طويلة الأمد وصندوق للتنمية العاجلة في البصرة في إطار استراتيجية تطوير النشاط التجاري والاستثماري والمساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الأمني، مشيدا بأداء القوات العراقية في تنفيذ عملية صولة الفرسان أواخر شهر آذار الماضي.

وفيما يتعلق بنية بريطانيا عقد اتفاقية ثنائية مع العراق على غرار الاتفاقية التي يعمل العراق على إبرامها مع الولايات المتحدة، توقع ويلكس أن يتم عقد اتفاقية أمنية بين العراق والمملكة المتحدة في المستقبل.

وفي الوقت الذي أكد فيه ويلكس الدور الخاص لبريطانيا في تحسين الأوضاع الاقتصادية في البصرة على وجه الخصوص والجنوب بشكل عام، لفت إلى أن السنوات المقبلة ستشهد نشاطا ملحوظا لرجال الأعمال البريطانيين في أنحاء مختلفة من العراق.

الوضع الصحي والتربوي للعراقيين اللاجئين الى لبنان

ريا فحص/ كاتبة لبنانية

"انا على استعداد لإعطاء التفاصيل عن وضعي المعيشي بشرط عدم ذكر اسمي وعدم نشر صورتي، هكذا أبدى أحد العراقيين المهجرين في لبنان رغبته متحفظاً ،مايعكس رعبه الدائم وفقدانه الأمان برغم وجوده بعيداً عن الإرهابيين في العراق هذه الايام.

ويبدو من خلال لقاءاتنا مع لاجئين آخرين ان هناك شبه اتفاق شرف غير معلن بين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة وبين الجمعيات المحلية اللبنانية وغير اللبنانية المعنية بالشأن الاجتماعي العراقي من جهة ، واللاجئين العراقيين انفسهم من جهة اخرى بعدم الادلاء بالأحاديث الإعلامية عشوائياً ، وحصر التصريح بالمعلومات المهمة بالمكتب الإعلامي للمفوضية لتجنب أي حديث قد يثير حساسية سياسية داخل العراق أو خارجه ماقد ينعكس وبالاً على المهجرين أو من بقي من أهلهم وأقاربهم في العراق.

تحفظ العراقيين بالحديث مع وسائل الإعلام يقابله انفتاح وارتياح كبيران في اللجوء الى الجمعيات والمؤسسات التي تتابع أوضاعهم عند ادنى مشكلة تواجههم . لذا ، اذا ما أردت معرفة ما يواجه العراقيين في لجوئهم ، في لبنان خصوصاً فلن ينفعك الذهاب إليهم وستجد عند الجمعيات الاهلية أو المؤسسات الدولية الاجوبة الشافية والمعلومات الدقيقة. ومن ابرز هذه الجمعيات ، إضافة الى مكتب المفوضية العليا : جمعية "عامل" التي يرأسها الدكتور كامل مهنا ، كاريتاس ،مجلس كنائس الشرق الاوسط ، المنظمة الكلدانية الخيرية وقوس قزح.

على الصعيد الصحي، وقعت الدولة اللبنانية على وثائق دولية تعطي بموجبها حق الاستفادة للأجانب من البرنامج الوطني للمساعدة العامة الصحية" ولكن عند التطبيق يكاد الأمر يصبح مستحيلاً "كما يقول ناشط في جمعية كاريتاس ، ويشير الى عشرات الحالات التي حصلت خلال السنوات الماضية حيث رفضت معظم المستشفيات الخاصة استقبال ومعالجة لاجئين لايملكون المال اللازم. وأضاف ان "هناك حالات لاانسانية من المخجل ذكرها ولا يمكن تصورها حصلت وتحصل مع العراقيين عند لجوئهم الى المستشفيات الخاصة".

يروي أحد العاملين في احدى الجمعيات قصة طفل تعرض لحادثة سقوط وكسرت رجله ، لقد رفض أحد المستشفيات استقباله بحجة عدم حيازته أوراقاً ثبوتيه. لذلك يلجأ العراقيون للمفوضية العليا التي أخذت على عاتقها مسؤولية توفير المساعدات الطبية لهم بعدما لمسوا تنصل مؤسسات الدولة اللبنانية والمؤسسات الخاصة من مسؤولياتها وتعاطفها بالحد الادنى برغم مذكرة التفاهم الموقعة بين الدولة اللبنانية والمفوضية العليا على تقاسم المهام في توفير المساعدات بعد كتابة هذه المقالة مباشرة وقبل نشرها عادت الأمور بين الدولة اللبنانية والجهات المعنية بهذه المسألة الى شيء من التفاهم والتعاون غير الكافي وكثيراً ما يلجأ المحتاجون الى كاريتاس ومجلس الكنائس اللذين يقومان بتقديم الدواء وتأمين الفحوصات الطبية مجاناً ويبقى ، بحسب القانون اللبناني ، للاجئين العراقيين – الأطفال منهم خاصة –الاستفادة من جميع اللقاحات عند الحملات التي تقوم بها أو تدعمها وزارة الصحة اللبنانية.

أما على الصعيد التربوي فليس الوضع بأحسن حالاً. وبالرغم من أولوية صحة الجسد ، فأن الصحة النفسية للاجئين العراقيين نتيجة تغيير البلد والمسكن واختلاف العادات والانقطاع عن الدراسة وتبدل المناهج التربوية تبدو أسوأ من صحتهم الجسدية.

أول ما واجه الطلاب العراقيين المهجرين هو الفرق الكبير بين المنهج الدراسي العراقي وبين المنهج الدراسي اللبناني ، ففي العراق تدرس المواد حتى العلمية منها بما فيها مادة الرياضيات باللغة العربية على عكس لبنان ، مازاد من إحباط الطلاب ، الامر الذي دفع الجمعيات المهتمة والمتابعة للجانب التربوي والتعليمي للاجئين ، خاصة جمعية قوس قزح وعامل والمجلس الدانماركي الى اجتراح حلول سريعة عبر إقامة دورات مكثفة للغة الانكليزية . ولقد تم افتتاح مدرسة " استلحاقية" مسائية في مدرسة مار جرجس للراهبات الأنطونيات في منطقة البوشرية –شرق بيروت حيث يؤمها عدد كبير من الطلاب العراقيين لحضور دروس استلحاقية وذلك بعد عودتهم من مدارسهم صباحاً، وهذا المشروع كان نتيجة الشراكة التي قامت بين المجلس الاعلى للطائفة الكلدانية والمؤسسة الاوروبية للتنمية.

إضافة لمعضلة اللغة الانكليزية هناك معضلة أخرى وهي الغياب شبه التام للمعرفة المعلوماتية –مادة الكومبيوتر- وأدوات التعاطي معها عند الطلاب نتيجة ما حصل ويحصل في العراق من الحصار السابق الى الفوضى القائمة ما أدى الى الانقطاع عن الدراسة وعدم مواكبة الطالب العراقي المستجدات على الصعيد التربوي من تجديد للمناهج الى تقنيات حديثة.

ولكن هل نجح الأمر؟ بالرغم من كل الجهود التي تبذلها الجمعيات والتجاوب الذي تبديه الاسر العراقية والجهود المضاعفة التي يبذلها أيضاً الطلاب العراقيون ، هناك انقسام في الآراء بين الطلاب ، البعض يجد نفسه غير قادر على الاستيعاب واللحاق بالمناهج اللبنانية والدروس الاستلحاقية باللغة الانكليزية حسب رأيه لاتكفي لردم الفجوة بين المنهجين التعليميين اللبناني والعراقي –الأمر الذي دفع أصحاب هذا الرأي للتفكير جدياً بمغادرة لبنان الى سوريا أو الاردن حيث المناهج التربوية هناك أقرب للمناهج العراقية من اللبنانية ، بينما يبدي آخرون رضى تاماً عن دروس الاستلحاق باللغة الانكليزية وهدفهم من ذلك ليس اللحاق بالمنهج التربوي اللبناني بل تدعيم معرفتهم بهذه اللغة وتوسيعها، مايضيف نقطة ايجابية الى ملفاتهم في برنامج "اعادة التوطين" في الولايات المتحدة وكندا.

يعيشون خارج العراق على لائحة الانتظار وفي العراق هم قتلى مع وقف التنفيذ . ما عاد للحياة طعم ، طعمها مر خارج العراق ودم داخله . يشتاقون لوطنهم ، للنوم على سطوح منازلهم . هل تصبح حكاية اسعد الكلداني (الذي غادر العراق مشياً على الأقدام حتى وصل الى الولايات المتحدة الأمريكية) رمزاً لمصير العراقي الهارب من جحيم القتل الى جحيم اللجوء .. الى متى؟

❖ بعد كتابة هذه المقالة مباشرة وقبل نشرها عادت الأمور بين الدولة اللبنانية والجهات المعنية بهذه المسألة الى شيء من التفاهم والتعاون غير الكافي❖